



مناف الهاجري والسي قطينة في لحظة تذكارية

انطلاقاً من حرصه على بناء القدرات البشرية «المركز» يدعم الصندوق التعليمي لمبرة الأمل الخيرية

وأعربت الرئيس التنفيذي والرئيس المالي في مبرة الأمل الخيرية السي قطينة، عن شكر مبرة الأمل للمسؤولين في «المركز»، على إيمانهم برسالة المبرة الإنسانية واستمرار دعمهم السخي لأنشطتها.

وأضافت: «تعد مشاركة القطاع الخاص لدعم الأنشطة الإنسانية من أهم أسباب نجاحها في تادية دورها، ونقدم بجزيل الامتنان للمركز» على مساهمته في تحقيق أهداف المبرة التي تسعى الي توفير الأجواء النفسية والاجتماعية الصحية لهؤلاء الأطفال وأسراهم، وعدم إقصائهم، بل تحفيز المجتمع على قبولهم والاندماج معهم.»

المنطلق، جاءت رعاية «المركز» لمبرة الأمل الخيرية كونها إحدى الجمعيات الخيرية والإنسانية ذات السمعة الطيبة والدور الفاعل في مجال خدمة المجتمع وتعزيز قدرات الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة وصعوبات التعلم، مثمناً دور مبرة الأمل وتقاني أعضائها وعملهم الدؤوب لتحقيق الأهداف الإنسانية لها.»

وأضاف الهاجري: «تأتي هذه الرعاية كجزء من استراتيجية «المركز» للمسؤولية الاجتماعية والاقتصادية، والتي تركز على ثلاثة محاور أساسية، وهي بناء القدرات البشرية، ومواءمة بيئة العمل مع أفضل معايير الحوكمة المؤسسية، وتفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة في بيئة الأعمال.»

قام المركز المالي الكويتي (المركز) مؤخراً بدعم الصندوق التعليمي لمبرة الأمل الخيرية لمساعدة الأطفال ذوي الإعاقة الذهنية وصعوبات التعلم، بهدف دمج هذه الفئة في كل مجالات الحياة.

وتأتي رعاية «المركز» تأكيداً على حرصه المستمر على دعم جمعيات النفع العام التي تخدم المجتمع بكل فئاته كجزء من استراتيجيته للمسؤولية الاجتماعية.

وقال الرئيس التنفيذي في «المركز» مناف الهاجري: «نؤمن في «المركز» بأهمية دعم كافة فئات المجتمع، وتوفير فرص التعليم والتدريب لهم، وتمكينهم من تطوير مهاراتهم، وتعزيز ثقتهم بقدراتهم ليكونوا أفراداً فاعلين في المجتمع، ومن هذا

2,5 مليون دينار أرباح «جلوبل» خلال 2017.. وتوصية بتوزيع 5٪ نقداً

أعلن بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) عن نتائجها المالية للعام 2017 محققاً أرباحاً صافية بلغت 2,5 مليون دينار وإجمالي إيرادات 14,1 مليون دينار، أما الإيرادات من الرسوم والعمولات، والتي تمثل 73٪ من إجمالي الإيرادات، فقد بلغت 10,3 ملايين دينار.

وبلغ حجم الأصول المدارة لصالح العملاء 910 ملايين دينار في 31 ديسمبر 2017. وظلت فرق إدارة الأصول تركز على طرح منتجات وخدمات تناسب احتياجات العملاء الاستثمارية التي توفر الدخل والعاقد المنتظم ومعدل منخفض للمخاطر. وخلال العام، قامت الشركة باستقطاب 71 مليون دولار في منتجات باسرتيحية مختلفة، وقامت بتوزيعات نقدية فاقت قيمتها 93 مليون دولار من أرباح وتخراجات.

وبعد التوزيعات النقدية التي قامت بها الشركة في أغسطس 2017 بمبلغ 22,9 مليون دينار من خلال تخفيض رأس المال، اقترح مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العامة توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2017 بواقع 5٪، أي 5 فلويس للسهم الواحد.

وتعليقاً على هذه النتائج، قال رئيس مجلس الإدارة حارب الرمكي «حافظت جلوبل على مسار ثابت للربحية للسنة الخامسة على التوالي بفضل استراتيجية الأعمال القائمة على الرسوم. ونحن سعداء بهذه النتائج المالية التي تحققت خلال الأوقات الصعبة التي تمر بها أسواق رأس المال وصناعة الخدمات الاستثمارية في المنطقة.»

من جانبه، قال نائب الرئيس التنفيذي سليمان الربيع «على الرغم من التقلبات والصعوبات التي نشهدها، فقد نجحنا في توسيع قاعدة عملائنا وتعزيز قائمة منتجاتنا وخدماتنا ووقعنا على صفقات جديدة وتمكنا من استقطاب أموال جديدة مع الاستمرار في تحقيق الأرباح.»

«الوطني»: تحويلات الوافدين دون المليار دينار للمرة الأولى منذ 2012

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن فائض الحساب الجاري الكويتي شهد تحسناً في الربع الثالث من 2017 مع تراجع تحويلات العمالة الوافدة ونمو الصادرات والتي قابلت التوسع في عجز الخدمات. فقد ارتفع الفائض إلى 0,42 مليار دينار في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني عند 260 مليون دينار، ليصل بذلك إلى نسبة سنوية من الناتج المحلي الإجمالي بلغت 4,8٪. وشهدت البيانات الأولية للحساب الجاري خلال هذا الربع تحسناً كبيراً مقارنة بمستويات العام 2016 تماشياً مع ارتفاع أسعار النفط من مستوياتها المتدنية في الربع الأول من 2016.

وقد ساهم تراجع تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج في دعم الميزان التجاري أيضاً، فقد تراجعت بواقع 8,1٪ لتصل إلى 940 مليون دينار في الربع الثالث من 2017، إذ تراجعت إلى ما دون المليار دينار لأول مرة منذ العام 2012، وذلك نتيجة زيادة غلاء المعيشة بسبب خفض الدعم وارتفاع تكاليف بعض الرسوم، وفي الوقت نفسه، ساهمت سياسة إحلال العمالة الوطنية «الكويتية» في قطاعات العمل في التقليل من الطلب على العمالة الوافدة.

وتوقع التقرير أن يرتفع الحساب الجاري في الربع الرابع 2017 نتيجة ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفع الحساب الجاري ليصل إلى 1,13 مليار دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من 2017 بدعم من انتعاش أسعار النفط وذلك مقارنة بالعجز المسجل في الفترة ذاتها من العام 2016 البالغ 43 مليون دينار. وقد بلغ متوسط سعر خام التصدير الكويتي 58,2 دولاراً خلال تلك الفترة مرتفعاً بواقع 36٪ عن الفترة ذاتها في 2016. ومن المتوقع أن يساهم ارتفاع أسعار النفط في الربع الرابع من 2017 في دعم فائض الحساب الجاري ليصل إلى ما يقارب 4٪ إلى 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

كما ساهم ارتفاع أسعار في تحسن الفائض التجاري في الربع الثالث من 2017 مقارنة بالسابق ليصل إلى 1,9 مليار دينار. وسجلت إيرادات الصادرات النفطية نمو بواقع 12,2٪ على أساس سنوي لتصل إلى 3,7 مليارات دينار في الربع الثالث من 2017 وذلك بالرغم من خفض الإنتاج بفعل اتفاقية أوبك وشركائها.

كما ارتفعت إيرادات الصادرات غير النفطية بواقع 15,7٪ على أساس سنوي لتصل إلى 0,4 مليار دينار وذلك نتيجة ارتفاع أسعار البتر وكيمياويات بشكل رئيسي.

واستمرت الواردات بتسجيل نمو قوي نتيجة قوة الطلب المحلي، ما أدى إلى الحد في ارتفاع الفائض في الميزان التجاري. فقد سجلت الواردات نموًا بلغ 13,7٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من 2017 تماشياً مع ارتفاع الطلب على مواد البناء كالمواد الأولية والذي جاء بدوره نتيجة ارتفاع نشاط البناء والتشييد. كما ارتفع الطلب على آلات البناء والمعدات الألية تماشياً مع ارتفاع الطلب على الأجهزة. ولكن نظراً لارتفاع الصادرات، تحسنت الميزان التجاري بنسبة 11,2٪ على أساس سنوي.

وقد ساهم ارتفاع الدخل الاستثماري وتراجع تحويلات العمالة الوافدة إلى الخارج في تحسن فائض الحساب الجاري في الربع الثالث من 2017. فقد سجل الدخل الاستثماري نمواً جيداً بلغ 16٪ على أساس سنوي ليصل إلى 1,5 مليار دينار في الربع الثالث من 2017.



إعلان

دعوة لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية وغير العادية لمساهمي بنك بوبيان (ش.م.ك) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017

القوانين السارية والقرارات الوزارية ذات الصلة وبعد موافقة الجهات الرسمية المعنية.

14) إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بكافة التصرفات القانونية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

15) تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية القادمة والتي تنتهي في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد مخصصاتهم ومكافأاتهم.

16) تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية القادمة والتي تنتهي في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

هذا وفي حالة عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة هذا الاجتماع سوف يُعقد اجتماع ثانٍ للجمعية العامة العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأحد الموافق 2018/3/18 وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي يكون صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه.

ثانياً: جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية:

1) الموافقة على زيادة رأس مال البنك المصرح به والمصدوع بالكامل من 227,473,486/ د.ك (مائتان وسبع وعشرون مليوناً وأربعمائة وثلاث وسبعون ألفاً وأربعمائة وست وثمانون ديناراً كويتي) إلى مبلغ وقدره 238,847,160/300 د.ك (مائتان وثلاثون مليوناً وثمانمائة وسبع وأربعون ألفاً ومائة وستون ديناراً كويتي) و ثلاثمائة فلس) عن طريق توزيع أسهم منحة بواقع (5)٪ من رأس مال البنك وبمبلغ 11,373,674/300 د.ك (أحد عشر مليوناً وثلاثمائة وثلاث وسبعون ألفاً وستمائة وأربع وسبعون ديناراً كويتي و ثلاثمائة فلس) تمثل أسهم المنحة المقرر توزيعها على المساهمين المقيدون في سجلات البنك في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 2018/3/29، كل بنسبة ما يملكه، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم الناتجة عن المنحة.

2) تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي، على النحو التالي:

النص المعدل	النص الأصلي
«حدد رأس مال الشركة بمبلغ 238,847,160/300 د.ك (مائتان وثلاثون مليوناً وثمانمائة وسبع وأربعون ألفاً ومائة وستون ديناراً كويتي وثلاثمائة فلس) موزعاً على 603,471,603 سهم (أثنان مليار وثلاثمائة وثمانون وثمانون ديناراً كويتي وثمانمائة وست وأربعون ألفاً وستمائة وثلاثون ديناراً كويتي و ثلاثمائة وستون سهم) قيمة كل منها 100 فلس (مائة فلس) وجميع هذه الأسهم نقدية.»	«حدد رأس مال الشركة بمبلغ 227,473,486/ د.ك (مائتان وسبع وعشرون مليوناً وأربعمائة وثلاث وسبعون ألفاً وأربعمائة وست وثمانون ديناراً كويتي) و ثلاثمائة فلس) موزعاً على 2,274,734,860 سهم (أثنان مليار ومائتان وأربع وسبعون مليوناً وسبعمائة وأربع وثلاثون ألفاً وستمائة وستون سهم) قيمة كل منها 100 فلس (مائة فلس) وجميع هذه الأسهم نقدية.»

وجميع التعديلات تخضع بعد موافقة الجهات الرقابية المختصة. هذا وفي حالة عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة هذا الاجتماع سوف يُعقد اجتماع ثانٍ للجمعية العامة غير العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأحد الموافق 2018/3/18 وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر.

ويرجى من السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية - منطقة الشرق - شارع الخليج العربي - برج أحمد - الدور الخامس (هاتف رقم 22464579) لاستلام بطاقات الدعوة متضمنة جدول أعمال الجمعية العامة العادية وغير العادية وذلك ابتداءً من يوم الثلاثاء الموافق 2018/2/27.

والله ولي التوفيق...

رئيس مجلس الإدارة

يسر مجلس إدارة بنك بوبيان (ش.م.ك) دعوة مساهميه الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية المقرر عقده في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الأحد الموافق 2018/3/11 ويعقبه مباشرة اجتماع الجمعية العامة غير العادية، بمقر البنك الكائن في مدينة الكويت - منطقة المباركية - برج مبارك - وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال الأتيين:

أولاً: جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية:

- 1) سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
- 2) سماع تقرير مراقبي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
- 3) سماع بيان مجلس الإدارة عن الجزاءات الموقعة من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.
- 4) سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 والمصادقة عليه.
- 5) مناقشة واعتماد البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

6) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، وذلك بعد خصم أسهم منحة الخزينة، على شكل أرباح نقدية بنسبة 7٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد (أي بواقع 7 فلس لكل سهم)، بواقع مبلغ وقدره 15,899,882/ د.ك (خمسة عشر مليوناً وثمانمائة وتسع وتسعون ألفاً وثمانمائة واثنين وثمانون ديناراً كويتي).

7) الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، على شكل أسهم منحة مجانية بإصدار 113,736,743 سهماً (مائة وثلاثة عشرة مليون وسبعمائة وست وثلاثون ألفاً وسبعمائة وثلاث وأربعون سهماً) جديداً وبنسبة 5٪ من رأس المال المصدر والمصدوع، توزع بواقع عدد (5) أسهم عن كل مائة سهم، بواقع مبلغ وقدره 11,373,674/300 د.ك (أحد عشر مليوناً وثلاثمائة وثلاث وسبعون ديناراً كويتي و ثلاثمائة فلس) وذلك على النحو الذي يصر به قرار من الجمعية العمومية غير العادية.

8) يستحق الأرباح النقدية وأسهم المنحة المجانية المذكورة بالبندين السادس والسابع المساهمون المقيدون في سجلات البنك في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 2018/3/29، ويتم توزيعها على المساهمين بتاريخ 2018/4/3 وبفوض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم وتعديل هذا الجدول الزمني في حالة تعذر الإعلان عن تأكيده قبل ثمانية أيام عمل على الأقل من تاريخ الاستحقاق بسبب تأخر إجراءات الشهر.

9) الموافقة على اقتطاع مبلغ 5,019,743/ دينار كويتي (خمس ملايين وتسعة عشر ألفاً وسبعمائة وثلاث وأربعون ديناراً كويتي) بنسبة 10٪ من صافي ربح السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 والعائد إلى مساهمي البنك قبل الاستقطاعات لحساب الاحتياطي الإيجابي واقتطاع مبلغ 4,796,834/ دينار كويتي (أربع ملايين وسبعمائة وست وتسعون ألفاً وثمانمائة وأربع وثلاثون ديناراً كويتي) بنسبة 10٪ من صافي ربح ذات السنة العائد إلى مساهمي البنك بعد الاستقطاعات بخلاف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لحساب الاحتياطي الاختياري.

10) الموافقة على تجديد تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم البنك في حدود 10٪ من مجموع رأس المال وفقاً للشروط والشروط التي تنص عليها القوانين وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بهذا الخصوص. وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة (18) شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.

11) الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31 بمبلغ 360,000/ د.ك (ثلاثمائة وستون ألف دينار كويتي).

12) تفويض مجلس الإدارة بالتعامل مع أعضاء مجلس الإدارة والموافقة على منحهم تسهيلات مصرفية خلال السنة المالية 2018 والتعامل مع الأطراف ذات الصلة وفق نظم وسياسات البنك وتعليمات بنك الكويت المركزي.

13) الموافقة لمجلس الإدارة على إصدار موكو أو أدوات تمويلية أخرى وفقاً لمعيار العقود التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ومع متطلبات معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية «بالزل 3» مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد قيمتها الاسمية وشروطها وأحكامها وباتخاذ ما يلزم نحو ذلك بما يتفق وأحكام